

الشرق العربي

الجريدة الرسمية لحكومة شرق الأردن

عمان : يوم الخميس ٢٤ ربيع الثاني سنة ١٣٤٥ هـ

وقى ٢٠ تشرين الأول سنة ١٩٢٧

قرار حكومي مقترن بالأرادة المطاعة
بشأن التعامل بالعملة الفلسطينية

بما ان المجلس التنفيذي كان قد قرر قبول العملة الفلسطينية عملة رسمية لشرق الأردن اعتباراً من التاريخ الذي تمان فيه حكومة فلسطين اعتبار هذه العملة عملة رسمية في فلسطين .
ولما كانت حكومة فلسطين ستبدأ بالتعامل بهذه العملة اعتباراً من ١ تشرين الثاني ١٩٢٧

فقد تقرر مايلي :

١ - التعامل بالعملة الفلسطينية اعتباراً من ١ - ١١ - ١٩٢٧
٢ - سن قانون مفصل لهذه الغاية .
٣ - الاعلان بان قيمة الجنيه الفلسطيني هي (٩٧ و ٥) قرشاً مصرياً .

٤ - رفع هذا القرار اقام صاحب السمو الملكي أمير البلاد المعظم حتى اذا اقرن بالتصديق العالي وضع موضع العمل ونشر في الجريدة الرسمية على ان يسري مفعوله حتى صدور قانون العملة الذي تعمل الحكومة على سنه في

الوقت الحاضر

١٣ - ١٠ - ١٩٢٧

عبد الله

مدير الخزينة قاضي القضاة وناظر العدلية رئيس النظار
ابراهيم حسام الدين حسن خالداني الهدى
مدير المعارف محافظ الآثار السكرتير العام
عارف العارف

تعليمات بشأن النقد الفلسطيني

بناء على القرار القاضي بقبول العملة الفلسطينية بدلاً من النقد المصري الصادر بتاريخ ١٣ - ١٠ - ١٩٢٧ نلتكم ما يأتي لاجل انفاذ هذا الامر .

١ - يتحول الرصيد في دفتر الصندوق في مساء ٣١ تشرين الاول سنة ١٩٢٧ من النقد المصري الى النقد الفلسطيني وتجري مماثلات القبض والدفع فيما بعد بالعملة الفلسطينية وفي الوقت نفسه يجري تحويل التحقيقات والتحصيلات في دفاتر الواردات والمخرجات والنشطب وكذلك الامانات المخوطة والمردودة والسلفات المدفوعة والمستردة والحلوات الالبيه

والمبالغ المودعة منها في دفاتر الامانات والسلفات والتخصيصات
٢ - تسهلاً للتحويل من العملة المصرية الى العملة الفلسطينية وبالعكس نظمت جداول خاصة سنرسل كمية منها لتوزع على جميع الجباة ومأموري المحاسبة وغيرهم من موظفي الحكومة الذين لهم علاقة بالقبض والصرف والتحقيقات وبذمفي من تاريخ ابتداء التداول في العملة ان لا تستعمل في قيد كسور المل

٣ - يستعاض عن كلمة جنيه في الدفاتر والنماذج الحسابية المستعملة بكلمة ليرة فلسطينية ويصطلح عليها بحرف (ل ف) وعن كلمة ملهم بكلمة (مل) وترتب المطبوعات الجديدة على هذا النمط ولاجل ان لا يحصل التباس فيما بعد ينبغي ان لا تستعمل كلمة قرش

٤ - يجب ان لا ترفض المستندات التي تنطمت قبل تطبيق العملة الفلسطينية لانها تبين المبالغ بعملة مصرية وفي مثل هذه الحال ينبغي تحويل مجموعها من النقد المصري الى الفلسطيني
٥ - النقود والاوراق المالية المتداولة قانوناً في الوقت الحاضر تبقى الى ان يصدر قانوناً آخر وهي

الجنيه المصري الذهب والورق والفضة والنيكل
الليرة الانكليزية بسم ٩٧ و ٥٠ مصري
الليرة العثمانية « ٨٧ و ٧٥ »
الليرة الافرنسية « ١٥ و ٧٧ »
الريال التركي واقسامه بسم ٨

انما يجب قبولها لقاء الضرائب والرسوم ومطلوبات الخزينة الاخرى على ان لا يدفع لاحد شي من النقود المصرية

الا اذا لم يوجد في الصندوق عملة فلسطينية او ذهب انكليزي وشيائي وانفسه ودرالات تركيه

٦ - ابتداء من اول تشرين الثاني سنة ١٩٢٧ سيجري القيد على اساس النقد الفلسطيني لذلك يجب ان يقارن الرصيد التقديري يومياً بقيدته المبث في دفتر الصندوق خوفاً من وقوع تبليغ بسبب وجود انواع عديدة من العملة في الصندوق

٧ - بالنظر لكون النقد المصري سيبدل بنقد فلسطيني حسبما جاء في بلاغنا للمحاسيين رقم ١٦ - ٦ - ٤٣٨٨ - ٢٠٧ تاريخ ١٦ - ١٠ - ١٩٢٧ فكلما نفذ ما في الصندوق من النقد الفلسطيني تعطى المعلومات عن ذلك للمركز فورا كما تتخذ التدابير اللازمة لاخذ النقد المصري واعطاء نقداً فلسطينياً بدلاً منه .

٨ - يمكن تبديل النقد المصري فقط بنقد فلسطيني لمن يريد ذلك من الاهلين

٩ - لا تقبل النقود الورقية والقضيه المزوره

١٠ - لا تقبل النقود الورقية المصرية الممزقة الا اذا كانت ارقامها واضحه (الطبعه القديمه رقمان والطبعه الجديدة ثلاثة ارقام)

١١ - عندما ترسلون الى المركز كمية من الاوراق النقدية المصرية ذات الخمسة جنيهات فما فوق ترفق بجدول مبيّن فيه ارقامها وتحفظ نسخة عن ذلك الجدول

في ١٧ - ١٠ - ١٩٢٧ مدير الخزينة

ابراهيم

مکملہ

۲
 ۱
 ۳
 ۴
 ۵
 ۶
 ۷
 ۸
 ۹

میں نے:

11/2 12/1
11/2 12/2

۱۰۰
۱۰۱

قوله